

في المؤتمر الصحفي للمؤتمر وأحزاب التحالف الوطني:

أبوراس: ندعو إلى هبة شعبية نحو صناديق الاقتراع

بن دغر: حسابنا مع المشترك سيكون شعبياً

بمعنى أنه قد يجري في ظروف حالية، وقد يجري في ظروف مضطربة وقد يجري في ظل وجود حرب.

وأضاف: الحديث عن تهينة أجواء للحوار هو في الحقيقة هروب من اتفاق فبراير، نحن لا يمكننا ذلك إلا إذا فُتحت المعارضة باستخدام وسائل غير قانونية، لهذا السبب نقول لهم: نحن وانتم سنحكم للصندوق، وسنحترم النظام والقانون، وأي تفكير بإثارة المشاكل أو الصعوبات عليهم أن يخملوا مسؤولياتهم تجاه ذلك، نحن نريد انتخابات حرة ونزيهة يتم الإشراف عليها من جميع الأطراف المحلية والعربية والدولية، نريد مشاركة شعبية، نريد مشاركتكم بدون إثارة المشاكل.

وأضاف الأمين العام المساعد في رده على سؤال: هل تلقى المؤتمر ضوعاً أخضر من أمريكا والأوروبيين؟

نحن تلقينا ضوعاً أخضر من الشعب نفسه، وأكد بن دغر أنه بإمكان أي طرف أن يحور الاتفاقيات ويفسرهما كما يريد لكن على الأقل يجب أن يكون طرفاً محايداً، يجب أن يفسرها للمنتخبين، النخب، الأحزاب، المنظمات الاجتماعية، نحن وهم على استعداد أن تناقش من جديد كل الاتفاقيات... ليست هناك اتفاقية تجب ما قبلها، لكن هناك اتفاقيات تؤسس لما بعدها، اتفاق المبادئ أسس لاتفاقيات لما بعد، واتفاق فبراير كان يمكن أن يؤسس لاتفاق حول الدستور وحول قانون الانتخابات، لكن الأخوان

تهربوا من اتفاق فبراير، وأكد الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام قانلاً: للأسف الشديد كان لدى المشترك فرصة... واتفاق فبراير واضح ويقول بالذهاب مع الإصلاحات السياسية ونحو الدستور واتفاق 17 يوليو هو اتفاق لا يعني فقط الأهمية الأجواء للحوار، بينما يفترض أن يكون اتفاق 17 يوليو نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة بالاتفاق نحو تعديلات دستورية، الاتفاق نحو قانون الانتخابات، تهربوا من هذه القضايا وكانت النتيجة أن الوقت قد أخذنا جميعاً، علينا أن نضفي الآن، أما أن نستمر في الحوار أو نضفي في الانتخابات القادمة، وهي استحقاق دستوري ليس من حق أحد إطلاقاً حتى عندما يذكر أن اتفاق فبراير هو المرجعية وليس الدستور، وألية تغيير الدستور أو تعديله من داخله موجودة لا تحتاج إلى أطر أخرى غير إطار مجلس النواب.

للأسف الشديد - هم ضيعوا على أنفسهم فرصة سنتين، وأنا أقول وبصراحة البعض منهم ضيعها بقصد لأن حظوظها السياسية والانتخابية ضئيلة جداً والبعض الآخر بلع الطعام وسأر وراءه.

من جهة أخرى أكد قاسم سلام - الأمين العام لحزب البعث - على أن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف يقدموا كل التضاملات من أجل الوطن ومن أجل النتائج التي يمكن الوصول إليها.

ولفت إلى أن كل خطوة يجب فيها المشترك تتأثر من المؤتمر يعتقد أنها انتصار للوصول إلى الهدف العتيق الذي نغره.

وأضاف سلام: إن المشترك العتيق الحوارات لعبة ولم يعيدتها وسيلة وميدان للوصول إلى نتائج تخدم شعب اليمن.

وقال: هم يعقبون أنه من خلال أعمال الشعب والتخريب يستطيعون أن يسمعوا صوتهم إلى الخارج وليس إلى الداخل لأن صوتهم في الداخل معروف، الذي لن يديه جمهور ينزل في برنامجه في الانتخابات.

طابق الشامي - رئيس الدائرة الإعلامية للمؤتمر - بدوره أكد أن هدف اللقاء المشترك في مقابلتها للانتخابات هو الوصول إلى البديل الذي لا يرضى عنه إلا لشرعية بالنسبة للنظام الدولة بشكل عام، وأضاف: أنهم يستطيعون الوصول إلى فراغ دستوري بالنسبة لمجلس النواب والحكومة ورئاسة الجمهورية... وقال: لن نسمح بأي حال من الأحوال الانقلاب على الدستور.

وتابع الشامي: نحن في المؤتمر نود أن نذكر الأخوة في أحزاب المشترك أنهم إذا كانوا أسوأ ذلك فإن هناك ستورا للجمهورية اليمنية وأنها مؤسسات دستورية منتخبة ممثلة بمجلس النواب والجالس المحلية ورئاسة الجمهورية.

وقال: أود أن أذكر بموقف المؤتمر الشعبي العام على التوقيع على محضر اتفاق فبراير حيث كان هناك موقف واضح بأن المؤتمر مع الإصلاحات السياسية، اتصاف الأحزاب المصاحبة بالمشاكل، اتصاف الأحزاب المصاحبة بالتوافق السياسي ونحن مع مشاركة الجميع لكن نحن ضد أن يكون هناك محاولة ضغط الأجواء السياسية واستخدامها كورقة لتعطيل الانتخابات.

أكد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أنهم لن يضطروا في الحق الدستوري للشعب المتمثل بإجراء الانتخابات التيابية في موعدها المحدد... لكنهم سيظلون حريصين على فتح أبواب الحوار وإيديهم ممدودة للجميع في الوطن وفي المقدمة أحزاب المشترك، أمين أن تعود تلك الأحزاب إلى رشدنا وصوابها حتى لا نجد نفسها في مواجهة الشعب الذي لن يضطر بحقوقه وفي مقدمتها حقه في اختيار من يحكمه ويمثله في مختلف السلطات والمؤسسات.

جاء ذلك في بيان أصدره المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الثلاثاء الماضي وعقد بشأنه مؤتمراً صحفياً بحضور عدد من قيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف... وفي هذا السياق



سلام: المشترك اعتبر الحوارات لعبة لتحقيق نتائج لاتخدم شعبنا الشامي: أحزاب التحالف لن تسمح بالانقلاب على الدستور

من مرة، وأشار إلى أن اتفاق فبراير يوجد فيه نص واضح بان الهدف الرئيسي منه هو التحضير لانتخابات حرة ونزيهة، والمشارك حور وقال بن دغر: إن الحوار قضية دائمة مشتركة..

أحزاب اللقاء المشترك بان الذي يثير المشكلات هم الإخوان في المشترك... يتكلمون عن اتفاق فبراير ويفصلونه بطريقتهم التي تعودنا سماعها أكثر

في بيان صادر عن المؤتمر وأحزاب التحالف

باب الحوار سيظل مفتوحاً وندعو المشترك للانتخابات

لإيجاد أي تفاهم مع المشترك لإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

5) يدعو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني مجلس النواب إلى سرعة إقرار قائمة أسماء أعضاء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاة ورفعها إلى رئيس الجمهورية لإصدار قرار بتشكيلها حتى يتماشى العمل في التحضير للانتخابات التيابية المقبلة وفقاً لنصوص الدستور والقوانين النافذة.

6) يجدد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الدعوة لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى المشاركة في الانتخابات، كما يدعو منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات.

7) يجدد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الشعب اليمني العظيم هو صاحب الحق الأول والأخير في منح المشروعية لن يحكمه غير ممارسة حقوقه الدستورية في الانتخابات واختيار من يمثلها في السلطة التشريعية، وأذن بان جماهير الشعب اليمني ستكون بالمرصاد لأي محاولات لإعاقة أو عرقلة إجراء الانتخابات كاستحقاق دستوري وديمقراطي أو الانقلاب على مشروعية المؤسسات الدستورية المنتخبة من قبل الشعب.

8) إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وهم يتكئون المضي نحو إجراء الانتخابات التيابية في موعدها ورفضهم أي محاولات لإبصال البلاد إلى فراغ دستوري يدركون أن أحداث المشترك عن الشعب إنما هي جزء من آلية الخداع والتضليل التي تمارسها تلك الأحزاب فهي من سببت الولايات لهذا الشعب عبر أفعالها للزامات الخدمية وإعاقة مسيرة التنمية وتشجيعها للإعمال الخارجية عن الدستور والقانون سواء في محافظة صععدة أو في بعض الأحياء والريفات في المحافظات الجنوبية والشرقية والأعمال الإرهابية بشكل يجعل من ممارسة هذه الأحزاب صورة للديماغوجية السياسية، فالشعب اليمني قد صمد أمره بأعضاء الديمقراطية نهباً والانتخابات وسيلة للدول السلمي للسلطة وسبب للدفاع عن حقه في اختيار ممثليه في السلطة التشريعية وسيتصدى لحالات اللقاء المشترك الانقلاب على الديمقراطية أو تعطيل الانتخابات.

وخامساً يجدد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أن المضي في إجراء الانتخابات التيابية في موعدها المحدد حتى دستوري للشعب لا يمكن التفريط به، لكنهم في الوقت نفسه سيظلون حريصين على فتح أبواب الحوار وإيديهم ممدودة للجميع في الوطن وفي المقدمة أحزاب المشترك، أمين أن تعود تلك الأحزاب إلى رشدنا وصوابها حتى لا نجد نفسها في مواجهة الشعب اليمني الذي لن يضطر بحقوقه وفي مقدمتها حقه في اختيار من يحكمه ويمثله في مختلف السلطات والمؤسسات الدستورية.

صدر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي صنعاء - الثلاثاء 14 - ديسمبر 2010

الحمد لله القائل : (وإذا قيل لهم لا تفسؤوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون) ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون). صدق الله العظيم

لقد حرص المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية من خلال الدعوة للحوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية الوطنية وفي مقدمتها أحزاب المشترك، وهو ما انعكس في توقيع الاتفاقيات معها وكان آخرها اتفاق فبراير 2009 الذي تم بموجبه التمسيد لمجلس النواب الحالي وتاجيل الانتخابات التيابية التي كانت مقررة في إبريل 2009 لمدة عامين، ومنذ التوقيع على اتفاق فبراير وحتى الآن قدم المؤتمر الشعبي العام التنازلات في سبيل الوصول إلى حوار جاد ومستول يليق بطموحات وتطلعات الجماهير إلا أن المشترك استخدم الحوار كورقة لتعطيل الانتخابات ورفض كل المبادرات والأفكار والمقترحات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام والتحالف الوطني وحتى المقترحات التي قدمها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باعتباره راعياً للحوار ومستولاً عن حماية الدستور والقانون والتي تمثلت بالتالي:

1) إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل مراجعة وتعديل جداول الناخبين لإفتره المتبقية من بعد إجراء الانتخابات التيابية والتحضير لها وبما يكفل إجرائها في موعدها المحدد.

2) تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على سير الانتخابات التيابية.

3) تشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وذلك للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.

4) تؤكد التزامنا بالشراكة في حكومة الوحدة الوطنية التي سوف تتولى الإشراف على سير الانتخابات التيابية وخلال الفترة المتبقية من موعد إجرائها.

5) كما تؤكد التزامنا بالشراكة في الحكومة القادمة بعد الانتخابات التيابية بعض النظر عن نتائج تلك الانتخابات، وقد رفضت تلك المقترحات منهم وطبقاً لكافة المقترحات المقدمة في هذا الجانب لضمان تكافئها ومزانتها، كما أن كل المقترحات الأخرى التي قدمت لهم لإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات قد رفضت.

وأما كل ذلك لم يكن أمام المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني سوى تحمل المسؤولية الوطنية الدستورية ومطالبة مجلس النواب بحمل مسؤولياته الدستورية والتصويت النهائي على تعديلات قانون الانتخابات بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في إبريل 2011، بعد أن استنفدت كافة السبل في التفاهم مع أحزاب اللقاء المشترك وسعيها لتعطيل الاستحقاق الدستوري وإبخال البلاد في منزلق خطر نتيجة هذا النهج التدميري غير المسئول.

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وهي تؤكد مضيها في السعي لإجراء الانتخابات التيابية في

وفي رده على سؤال حول وضع السجل الانتخابي قال أبوراس: إنه ليس من اختصاص المؤتمر السجل الانتخابي ولكنه من اختصاص اللجنة العليا للانتخابات، مؤكداً رفض المؤتمر القاطع لأي سجل انتخابي مشوه أو مزور أو مكرر، وأضاف: نحن في المؤتمر نشد على أيدي كل الجهات أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بإزالة أي تشوهات داخل السجل الانتخابي لأنها تريد انتخابات شفافة ونزيهة وواضحة أمام الشعب.

وقال أبوراس: نحن في المؤتمر نجد أنفسنا مطالبين داخل القانون الذي اقروه لأن 80% من القانون جاء على رغبات المشترك حتى وصل الأمر إلى أن يتم الفرز داخل كل صندوق.

مؤكداً حرص المؤتمر واهتمامه على عدم تغيير أي فقرة من الفقرات التي تم مناقشتها بحضور المجلس الأعلى المشترك.

وإن سؤال حول المعلقين السياسيين واتهامهم بالمشرك بقطاع الطرق، نفى أبوراس وجود أي معتقل سياسيين في سجون الدولة، وقال: أي جهة تقول أن لدينا معتقلين سياسيين فليعلم أن تقدم لنا كشوات باسمائهم، مؤكداً أنه سبق مطالبتنا بتلك الكشوات.

وتابع الأمين العام المساعد: ما هو موجود عندما في السجن هم محالون للقضاء باعتبارهم قطاع طرق ارتكبوا جرائم بشعة في حق الشعب اليمني.

مجدداً تأكيدهم على تنفيذ الحكومة للقانون بحق كل من يطبق الطريق ويقتل النفس الحرة وغيرها من الأعمال الإجرامية، ويؤكدوا في الوقت نفسه ملاحقة الأجهزة الأمنية لكل الخارجين على القانون في كل مكان حتى يتألوا جزاءهم الرادع وفقاً للقانون.

ويعا أبوراس الجماهير اليمنية إلى هبة شعبية إلى صناديق الاقتراع وليس التخريب والكيد الذي دعا إليه المشترك، وقال: إن ما ستحكمه صناديق الاقتراع سيكون علينا الالتزام به، وسأعلم عما إذا كانت أحزاب المشترك تدعي الآن وجود انتخابات مزورة وغير شفافة فماداً ستقول في الانتخابات؟

وفي رده على سؤال حول وجود تحالفات خارجية بشأن اليمن نفى أبوراس وجود أية تحالفات بالنيابن اليمني، وقال: إن اليمن لن تخضع لأي توجيهات تأتي من الخارج وإنما ستسقى مع من يريد أن ينسج معنا.

من جانبه أوضح الدكتور أحمد عبد بن دغر الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام في رده على سؤال حول تهاب المؤتمر الشعبي العام دون مشاركة

قال الأمين العام المساعد للمؤتمر الدكتور أحمد عبد بن دغر: إن اتفاق فبراير هو مدعومة للجميع في الوطن وفي المقدمة أحزاب المشترك، أمين أن تعود تلك الأحزاب إلى رشدنا وصوابها حتى لا نجد نفسها في مواجهة الشعب الذي لن يضطر بحقوقه وفي مقدمتها حقه في اختيار من يحكمه ويمثله في مختلف السلطات والمؤسسات.

جاء ذلك في بيان أصدره المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الثلاثاء الماضي وعقد بشأنه مؤتمراً صحفياً بحضور عدد من قيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف... وفي هذا السياق

وقال الأمين العام المساعد للمؤتمر الدكتور أحمد عبد بن دغر: إن اتفاق فبراير هو مدعومة للجميع في الوطن وفي المقدمة أحزاب المشترك، أمين أن تعود تلك الأحزاب إلى رشدنا وصوابها حتى لا نجد نفسها في مواجهة الشعب الذي لن يضطر بحقوقه وفي مقدمتها حقه في اختيار من يحكمه ويمثله في مختلف السلطات والمؤسسات.

جاء ذلك في بيان أصدره المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الثلاثاء الماضي وعقد بشأنه مؤتمراً صحفياً بحضور عدد من قيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف... وفي هذا السياق

وقال الأمين العام المساعد للمؤتمر الدكتور أحمد عبد بن دغر: إن اتفاق فبراير هو مدعومة للجميع في الوطن وفي المقدمة أحزاب المشترك، أمين أن تعود تلك الأحزاب إلى رشدنا وصوابها حتى لا نجد نفسها في مواجهة الشعب الذي لن يضطر بحقوقه وفي مقدمتها حقه في اختيار من يحكمه ويمثله في مختلف السلطات والمؤسسات.

صدر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي صنعاء - الثلاثاء 14 - ديسمبر 2010

بن دغر لصحيفة «الوحدة»:

«المشترك» جاء للحوار مروجاً لسقوط النظام

وأشار إلى أن الإشكالية التي تعترض مواصلة الحوار تكمن في الفهم المغلوط لاتفاق فبراير من قبل أحزاب المشترك ومحاولة تحويل النص لاتحقيق أهداف غير مشروعة ديمقراطياً وسياسياً.

وأكد الأمين العام المساعد أن المؤتمر بصدد تطبيق ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين إبداءاً بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة وفقاً لاتفاق المبادئ 2006م، وإجراء الحوار والانتخابات في مسارين مختلفين وفقاً لإقرار الإصغاء، وإقرار قانون الانتخابات وفقاً للتصويت على مواده، مشيراً إلى أن اللجنة العليا للانتخابات مضت في التحضير للانتخابات وفي وقت مبكر وفقاً للقانون، وليس وفقاً لرغبات هذا الطرف أو ذلك، كون الممارسة الديمقراطية لا تشترط التوافق لأنه حالة استثنائية، أما التناقص فهو القاعدة والأصل في الحياة السياسية.

وأكد الدكتور بن دغر أن باب الحوار لم يغلق ولن يغلقه المؤتمر، غير أن رؤيتنا للحوار والانتخابات مسارين مختلفين، لأن الحوار وسيلة دائمة للتفاهم والاتفاق

الحوار. وحول ما قدمه المؤتمر لإنجاح الحوار أكد الأمين العام المساعد أن المؤتمر -حزب حاكم يخفي بهذا القدر من الحضور الجماهيري- قدم تنازلات كبيرة وأبدى استعداده للعمل مع الآخرين كشركاء في السلطة، لكن تطرف أحزاب المشترك ورغبتهم في الإطاحة بالنظام وإقصاء المؤتمر دفعهم إلى الموقف الراهن، مشيراً إلى أن الزوبعة حول إقرار قانون الانتخابات غير منطقية خصوصاً بعد أن صوتت عليه كتلة المشترك مادة مادة، واستوعب كل مقترحاتهم بشأن اللجنة العليا للانتخابات والسجل الانتخابي التي طلبوها، فضلاً عن استبعادها لكل الملاحظات التي قمتها بعثة الاتحاد الأوروبي والمعهد الديمقراطي الأيربي، كما أنهم سيحصلون على نصف اللجان الأساسية والإشرافية والفرعية بموجب القانون.

وقال بن دغر: إن السبب في حدوث لصحيفة «الوحدة» أن أحزاب المشترك اشترطت دخول الانتخابات في أجواء هادئة، وفسرت ذلك الهدوء بان تخلي الدولة عن دورها في الحفاظ على الجمهورية والوحدة، وطلبوا الحوار خارج الوطن فرفض المؤتمر ثم طلبوا إشراقاً عربياً في محاولة للاستقواء بالخارج والهروب من الحوار المباشر.

مشيراً إلى أن فخامة رئيس الجمهورية أطلق مبادرة بمناسبة العيد الوطني تضمنت بندين الأول: إطلاق المعلقين على نمة أجداد سياسية، والثاني: تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى ضوء ذلك تم توقيع اتفاق 17 يوليو الذي نتج عنه تشكيل لجنة الملتزمين، غير أن المشترك عاد ليضع عقبات جديدة تحت عنوان تهينة الأجواء للحوار مستغلاً حرص المؤتمر وجديته في



وقال بن دغر: إن السلوك العدمي للمشارك هو الذي يهدد وحدة البلاد كونه يسمح لهم بدفع الخارجين على القانون والعلمانيين بامن البلاد واستقرارها، ليعملوا جميعاً وفق هدف واحد يتمثل في الوصول إلى السلطة ولو على جثة الجمهورية والتضحى محتسباً في ذات الوقت أن تصبح المعارضة شريكاً فاعلاً ومنافساً في الانتخابات القادمة، ليعطه المغلوط زخماً وجويو... واستندرك قانلاً: الزخم الديمقراطي والحيوية ليست شرطاً لإجرائها، أما الحرية والنزاهة والشفافية فهي شروط لإجرائها ونحن ملتزمون بها بتعاون الجميع.

واستدرك الأمين العام المساعد تصور المشترك لبعثته بمشاركة من يحملون السلاح في وجه الدولة ويعيشون بامن البلاد ويعتدون على حقوق المواطنين وممتلكاتهم، أو أولئك الذين يسعون للانقضاض على الجمهورية أو لهدم مزوع انفصالي.

ورداً على سؤال حول أهمية الحوار في تصحيح سلوكيات الأحزاب وإعادتها إلى دورها الوطني، أوضح بن دغر أن الديمقراطية وأحزاب الدستور كفيلاً بتصحيح كل الأخطاء.